بقلم: أورن يفتاحيئل*

عن الأوهام والأبعاد..

«الوضع الاسرائيلي» - مطلع العام ٢٠٠٢

«ان الطبيعة الديمقراطية لنظام الحكم الاسرائيلي والقيم الاجتماعية المنبثقة عنهُ.. يشكلان نظام حياتنا ومبادئنا وقيمنا... يتحتم علينا الآن استيعاب وتمثل الحقيقة البسيطة وهي انه يوجد في اسرائيل دستور ديمقراطي... وان لدينا دولة ديمقراطية تعيش بين ظهرانيها أقليات غير يهودية... وان وجودنا كدولة تضم أقليات غير يهودية تتمتع بمساواة تامة، انما يعكس اوضاعنا وتطلعاتنا.. اننا مخلصون لقيمنا الاساسية التي تمسكنا بها في الماضي، والتي ستبقى مرشداً لتطورنا القومي مستقبلاً كمجتمع متحضر». (القاضي أهارون باراك، رئيس المحكمة العليا – ١٩٩٨) [١]

بحلول مطلع العام ٢٠٠٢، وبعد مرور نحو ثلاث سنوات على هذا التصريح الجازم للقاضي «باراك»، نجد ان المجتمع الاسرائيلي يمرُّ في أزمة حادة وعميقة. فهو (المجتمع...) وعوضاً عن جني ثمار الديمقراطية الدستورية، وعوضاً عن بناء مجتمع واقتصاد متقدمين ومزدهرين، يجد نفسه غارقاً في لجة صراعات داخلية، وموبخاً من جانب المجتمع الدولي. فالاقتصاد الاسرائيلي يعاني حالة ركود حادة، كما ان الشرخ بين مواطني الدولة اليهود والعرب استفحل الى درجة القطيعة، وذلك على ارضية استمرار الانتفاضة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي، وفي ظل تجليات مختلفة للصراع المحتدم بين التيار المركزي، المُتخم، في المجتمع اليهودي، وبين قطاعات سكانية مثل الحريديم والشرقيين والروس والاثيوبيين وغيرها من الشرائح والفئات [٢].

ويزداد تفاقم الأزمة في ضوء أزمة قيادة شديدة لا يكاد يوجد فيها تقريباً أي صوت او فكرة او منارة ساطعة في الطبقة السياسية الاسرائيلية، تستطيع ان ترسم أو تجترح طريقاً للخروج من الحلقة المفرغة. فالزعامة الاسرائيلية (وكذلك الفلسطينية) تمثلان، سواء على الصعيد السياسي أم الفكري، شخوصاً شاخت وشحبت، تجتر ممارساتها وأفعالها في الماضي، بانية على آمال كاذبة بان هذه التوجهات

* رئيس قسم الجغرافيا في جامعة «بن غوريون» - بئر السبع.

ستأتي بالدواء أو الحل المنشود للأزمة المزمنة الراهنة.

كيف وصلت اسرائيل الى هذا الوضع؟

في الصفحات التالية سأزعم ان هذا الوضع هو نتاج انهيار وتداعي سلسلة اوهام نشأت وتطورت الدولة الصهيونية في ضوئها منذ العام ١٩٤٨.

فما هي هذه الأوهام؟

سوف أتعرض هنا الى ثلاثة منها وهي:

أ- الديمقراطية. ب- الجغرافيا. ج- الأسرلة. د- السلام.

أما الوهم الرابع – وهم السلام- الذي يُعدُّ اساسياً، والذي تعرض هو الآخر للاهتزاز خلال السنة الماضية، فيستحق مقالاً منفصلاً، رغم ارتباطه قطعاً بالمواضيع التي سيصار الى تناولها أدناه.

مظاهرة يهود «حريديم» ضد فتح شارع أيام السبت في القدس ١٩٩٦

هذه الأوهام ليست عديمة الأساس كلياً، لكنها «صَبَغَتْ» طيلة السنوات أوضاعاً مُركَّبة ومعقدة، بصبغة وردية، وبذلك حالت دون معالجة المشكلات الأساسية التي تتجلى الآن بكامل خطورتها. مؤخراً أدى الصراع المتفاقم بين هذه الأوهام وبين الواقع المرير الى إضطراب المفاهيم الاساسية في حياة الكثير من الاسرائيليين والى الانزلاق إما باتجاه عدوانية قصيرة النظر او باتجاه عجز جماعي.

قد ينبثق «الخير من الشر»، فيؤدي اهتزاز الأوهام – وحتماً عبر أزمات صعبة- الى الصحوة والتصحيح اللازمين من اجل بناء غدٍ مختلف، غدٍ مستقر ومزدهر. لكن، ومن الجهة الأخرى، من الممكن بالتأكيد ان لا يكون رد الفعل هو التصحيح، وانما محاولة خرقاء للإبقاء على الأخطاء والسلبيات، حيث ان كل وهم ينطوي على قدر من الحقيقة يمكن تنميته من خلال «نُتف» او شذرات معلومات انتقائية.

سيكون بالامكان مواصلة الايمان بالأوهام لفترة اخرى من الوقت قبل انهيارها المحتوم. التحليل الذي سأقدمه هنا يتسم بالروح الانتقادية. وهو (التحليل) يتقبلُ – ويُثمّنُ – منجزات المجتمع الاسرائيلي الذي نجح في بناء كيان قومي واقتصاد قوي لصالح ملايين اللاجئين والمهاجرين اليهود.. لكن المقال يسلّط الضوء على المساحات المعتمة والنقاط او الأماكن الصعبة التي تغيب في الغالب عن الوعي الجماعي (الاسرائيلي).

يقرُّ التحليل أيضاً بحقيقة انه كانت هناك ولا تزال اسباب عميقة لنشوء الأوهام، لا سيما ان الأمر يتناول المجتمع اليهودي الذي خَبَر الملاحقة والمعاناة التاريخية، والذي ما برح يقف منذ سنوات عديدة في مواجهة تهديدات عنيفة وسياسية مركبة في نطاق محيطه القريب. بيد ان التخلص من الأوهام لا يزال يشكل خطوة حيوية ومُلحة من أجل التصحيح الاجتماعي، ولتجنب أزمات ومحن أشد وطأة.

سننتقل الآن اذاً للبحث في كل واحد من هذه الاوهام الثلاثة.

وهم «الديمقراطية الغربية»

يقضي الرأى السائد في الخطاب الاسرائيلي – اليهودي، على الصعد السياسية والجماهيرية والاكاديمية، ان النظام القائم في اسرائيل هو نظام ديمقراطي غربي الطابع.

المداولات والبحوث والعديد من الادبيات التي تنتجها الاكاديمية الاسرائيلية تُزكّي مراراً هذه الفرضية الاساس كشيء مفروغ منه. احياناً، وعندما ينشب جدل ونقاش، فانه يدور حول نوعية الديمقراطية وليس حول وجودها في حدّ ذاته.

هناك مثال جيد على ذلك، وهو الندوة التي نُشرت في مجلة «بنيم» العام ١٩٩٩، والتي زعم فيها «بني نويربرغر» – وهو باحث معروف في العلوم السياسية- ان اسرائيل هي ديمقراطية- ليبرالية (مدموغة بـ«عدة وصمات» يمكن ازالتها حسب رأيه).

وعلى النقيض منه يدعي سامي سموحة – عالم اجتماع سياسي- ان الدولة الاسرائيلية تنتهج نظاماً من نوع مختلف، نظام «الديمقراطية الاثنية» الذي ينطوي على افضلية بنيوية للمجموعة اليهودية، لكن الديمقراطية فيه تُصان بفضل حقوق الفرد الجزئية الممنوحة للعرب مواطني اسرائيل[٣].

ينقسم البحث الاكاديمي الاسرائيلي غالباً بين هذين التفسيرين. فهناك باحثون مرموقون مثل يوءاب بيلد وغرشون شابير وروت غبيزون او ايلان داوتي، يساندون موديل الديمقراطية الاثنية، في المقابل يُعدُّ

فريق آخر من الباحثين، ويضم يارون ازراحي وموشيه ليسك وآشر اريان، أقرب الى التفسير الاول. اي «نظام الديمقراطية – الليبرالية»، وقد نال التفسير الليبرالي هذا كما اسلفنا دعماً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة من جانب رئيس المحكمة العليا اهارون باراك، الذي نشر سلسلة مقالات ومحاضرات مطولة زعم فيها ان اسرائيل تحولت في أعقاب تغييرات في التشريع القانوني – ولا سيما عقب قانونيٌ اساس جديدين اعتمدا في العام ١٩٩٢ – الى ديمقراطية دستورية ليبرالية[٤].

ما أود ان أقوله هنا هو ان هذا النقاش المثمر مُشوّه من اساسه، نظراً لانه لا تقوم في اسرائيل (حتى الان؟!) قاعدة سياسية وجغرافية وقانونية لخلق نظام ديمقراطي.

الباحثون المذكورون لا يميزون بين «رموز سلطوية» والتي تسم عمليات «اجرائية» او سطحية نسبياً للنظام السياسي، من قبيل تنافس انتخابي، واعلام مفتوح ومركزية سلطوية، او حقوق فردية، وبين الـ«بُنية السلطوية» التي تشمل القواعد الراسخة لأجهزة القوة والنفوذ، مثل حيز عملها الجغرافي وهوية الدولة وحدود العضوية السياسية والثقافية، او وظيفة الدين في تكوين المجتمع.

وبصورة عامة فان بُنية السلطة – التي تحدد ماهية واهداف وهوية نظام الحكم– تُملي بقدر كبير طابع رموز النظام.

وعلى سبيل المثال فان بنية النظام لدى «دولة اسلامية» تؤثر بدرجة كبيرة على حدود حرية التعبير ومساحة حقوق الانسان (المواطن)، وشكل المشاركة في الانتخابات او على امكانات الرقابة السلطوية[٥].

بنية مُختلَّة

تخلو الادبيات الاسرائيلية، الاكاديمية والسياسية والثقافية، من اي نقاش او بحث حول بنية النظام. وقد انبثق من هنا بالذات وهم الديمقراطية[٦]، اذا نظرنا فقط الى الرموز، فسوف نتمكن حقاً من التفاخر بوجود نظام متنور وديمقراطي على غرار ما فعله اهارون باراك. لكن اذا نظرنا الى العمق فسوف نرى ان تلك الرموز مبنية كسقف من دون جدران واسس.

وفي المحصلة لا يستطيع السقف وحده حماية السكان اذا هبت رياح عاتية، كتلك التي هبت خلال السنتين الاخيرتين.

وتشمل «الجدران» الناقصة هنا بالذات، مكونات النظام بعيدة المدى، التي تمنح جميع فئات السكان الاحساس بالعدل والانفتاح والشرعية (وهي مشاعر جزئية دوماً»، لكنها مهمة). هذا الوضع يوجه مشكلات ومحن الاقليات المهمشة نحو نضال غير عنيف، ومن النوع الذي لا يتحدى كينونة النظام.. لكن في الوقت الذي يتبين فيه لمجموعات الاقلية، مثل الفلسطينيين تحت سلطة اسرائيل على جانبي الخط الاخضر، ان الديمقراطية ما هي في الواقع الاّ وهم، بمعنى سراب خادع ليس في مقدورهم بلوغه، فانهم سيتجهون نحو طرق اخرى، بما في ذلك القيام بمحاولات لتقويض النظام.

والحال، اين تكمن المشكلة هنا بالذات؟ أين تعاني «جدران» النظام الاسرائيلي من تخلخل واضطراب؟.

لعل الخلل الجوهري يكمن في حقيقة ان اسرائيل لا تزال تتصرف كدولة «مُهوِّدة»، وبمزيد من الدقة: ليس يهودية فقط بل ومُهوَدة ايضاً. تلك هي البنية او القاعدة العميقة للنظام.

لذلك نجد ان معظم أسس وركائز السلطة مبنية لغاية المضي قُدماً في تنفيذ المشروع الكبير للصهيونية، مشروع تهويد فلسطين. وقد أُنشأت لهذا الغرض منظومة كاملة من القوانين والانظمة والمؤسسات التي تتيح وتُشجع التوسع والسيطرة اليهوديين في المنطقة المتنازع عليها، ومن هنا فان هذه القوانين والانظمة.. الخ، تضرب وتقوض المبادئ الاساسية للديمقراطية، وهكذا تُنتهك القواعد التي تصوغ وترسم الأنظمة الديمقراطية بموجبها الجغرافيا والهجرة والمواطنة والنظم والهياكل القانونية والاقتصادية والارضية والثقافية والعسكرية. في اسرائيل تُسخّرُ هذه الأُطر او النظم في شكل اساسي لخدمة مشروع التهويد، بمعنى لصالح مجموعة اثنو– قومية واحدة، ومن هنا فهي تضر بالمجموعات الاخرى. لنأخذ مثلاً سياسية الهجرة والتجنيس.. فهذه السياسة تسمح لليهود بالاقامة والاستقرار في اسرائيل، في حين تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين من دول الشتات، او عودة «لاجئي الداخل» الى قراهم. كذلك نقلت قوانين ملكية الاراضي حوالي ٩٣٪ من مساحة الدولة داخل الخط الاخضر، ونحو نصف مساحة الاراضي الفلسطينية المحتلة (في حرب حزيران ١٩٦٧– المترجم) الى ملكية وتصرف الدولة اليهودية (هذا في الوقت الذي لم يكن فيه تحت سيطرة وتصرف اليهود في العام ١٩٤٨ سوى ٨٪ فقط من مساحة البلاد «اي فلسطين التاريخية– المترجم) هناك ايضاً سياسة التنظيم (التخطيط) التي أفضت الى اقامة حوالي ٨٠٠ مستوطنة يهودية في اسرائيل/ فلسطين، مقارنة مع نحو عشرين بلدة عربية اقيمت في الفترة ذاتها. (علماً ان هذه البلدات شيدت في اطار حملة تمدن (توطين) مفروضة على البدو في الجليل –

علاوة على ذلك، تقوم في ظل السلطة الاسرائيلية نحو ثمانية انواع من المواطنة او الاقامة غير المتساوية، والتي نظمت بصفة رسمية من جانب جهاز قانوني ومؤسسي، وهذه الانواع هي: المواطنة اليهودية «الاعتيادية»، والحريدية، والدرزية والبدوية والعربية داخل الخط الاخضر، والفلسطينية في القدس الشرقية، والفلسطينية «الاعتيادية» ومهاجرو العمل («العمال الاجانب»).

والنقب). وتشمل بنية النظام ايضاً القوات المسلحة والتي تقتصر تقريباً على اليهود فقط (مع متحالفين من طوائف صغيرة مثل الدروز). الى ذلك، فان مميزات وخصائص تدفق رؤوس الأموال والتطوير العام اللذين يحصل عليهما السكان اليهود، والجهاز القضائي الذي يكرس يهودية الدولة كهوية اساسية، لا تُفسح المجال لنشاطات ديمقراطية في سبيل تغيير هذا الوضع.

كذلك فان الرمز الديمقراطي المهم المتمثل في الانتخابات يوحي للناظر الناقد بوجود خلل جوهري، وهو ان الانتخابات الاسرائيلية ليست انتخابات عامة، وفق ما يقتضي ذلك النموذج الديمقراطي.

فهي ليست انتخابات مفتوحة ومتاحة لعموم السكان الخاضعين لسلطة وسيطرة حكومة اسرائيل (والتي تضم ما يزيد عن ثلاثة ملايين فلسطيني). لذلك فان الكليشيه او المقولة المألوفة في الخطاب الاسرائيلي ومؤداها ان «ارئيل شارون انتخب بصورة ديمقراطية» ليست دقيقة على الاطلاق.

وكما هو معروف فان المغزى الاساسي لانتخاب شارون يتعلق بسياسة اسرائيل في المناطق (الفلسطينية) المحتلة التي لم يخضع فيها شارون مطلقاً للانتخاب. وعليه فان ٢٤٪ فقط من القاطنين في المناطق الخاضعة حالياً لسلطة رئيس الوزراء الاسرائيلي (والتي تشمل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، حيث تسيطر اسرائيل هناك واقعياً بصورة غير مباشرة، لكن بصورة وثيقة للغاية) هم الذين انتخبوا شارون ليكون زعيماً لهم.

كذلك فان الانتخابات في اسرائيل ليست حرة نظراً لان الاحزاب التي تناضل (بصورة ديمقراطية) ضد الطابع اليهودي للدولة، ليست مخولة ولا يسمح لها بالتنافس ضمن الانتخابات.

خلاصة القول: طالما لم تكن هناك انتخابات عامة وحرة (تفسح المجال لمشاركة جميع السكان الخاضعين للسلطة) فمن المؤكد ان السلطة تفتقد الى صيغة الشرعية الديمقراطية وبالتالي لا يمكن تصنيفها (اي السلطة) ضمن هذه الصفة او الخانة (خانة الشرعية الديمقراطية – المترجم).

علاوة على ذلك، تقوم في ظل السلطة الاسرائيلية نحو ثمانية انواع من المواطنة او الاقامة غير المتساوية، والتي نظمت بصفة رسمية من جانب جهاز قانوني ومؤسسي، وهذه الانواع هي: المواطنة اليهودية «الاعتيادية»، والحريدية، والدرزية والبدوية والعربية داخل الخط الاخضر، والفلسطينية في القدس الشرقية، والفلسطينية «الاعتيادية» ومهاجرو العمل («العمال الاجانب»). ولكل مجموعة من هذه المجموعات نظام منفصل من الحقوق والقدرات، رغم ان احد المبادئ الحديدية الراسخة في الديمقراطية هو المواطنة المتساوية.

بعض التحفظات

يجدر في هذه المرحلة تقييد وقوننة الامور بعض الشيء، ففي اسرائيل تتوفر بطبيعة الحال مكونات ديمقراطية مهمة لا يستهان بها، لا سيما ازاء الوضع المعوج او غير السّويّ الذي يعتري معظم الانظمة (اي انظمة الحكم) المجاورة. والمكونات الديمقراطية الاسرائيلية منصوص عليها في «وثيقة الاستقلال» وفي سلسلة من القوانين والاحكام، التي تكفل حرية التنقل والتنظيم وانفتاحاً نسبياً لدى اجهزة القضاء والعدل تجاه مشكلات وهموم السكان. ومؤخراً اضافت محكمة العدل العليا عدة قرارات (أحكام) تكرس حرية التعبير والحق بالمساواة (وانْ لم تكن هذه القرارات منصوصاً عليها حتى الآن في صيغة قانون أساس).

استناداً لهذه المكونات المهمة يجب المضي قدماً في بناء النظام السليم، المستقبلي.

فضلاً عن ذلك، واضح ان الديمقراطية ليست حالة «ابيض او اسود»، اذ ليس هناك اي نظام ديمقراطي في العالم يُفلح في منح حقوق متساوية بالتمام والكمال لجميع المواطنين. لكن في الانظمة التي توجد فيها ديمقراطية مستقرة وفاعلة، هناك على الاقل نوع من هذا المثال – النمط، الذي يشكل نموذجاً لدولة ريادية على المستوى القانوني والبياني. لذلك تتوفر في مثل هذه الانظمة حلبة رحبة نسبياً للنضال السياسي من اجل المساواة. في اسرائيل ايضاً، وعلى المستوى البياني والقانوني، نجد ان المواطنة مُصنفة حسب الانتماء العرقي – الاثني والديني، ولذا فان النظام الحالي لن يستطيع، ولن يقيض له، مطلقاً، الحصول على شرعية كاملة من سكانه، او بلوغ الاستقرار والازدهار اللذين تكفلهما الديمقراطية.

ازاء هذا الوضع، فان التصنيف الاوتوماتيكي لاسرائيل كنظام ديمقراطي يشكل وهماً خطيراً. لماذا؟

لأن الشارة الديمقراطية توفر للذين يحملونها غطاء اخلاقياً، وبذا، فهم يستطيعون الاستمرار في ممارسة وانتهاج أساليب مجحفة من قبيل كبت وتهميش الاقليات والسيطرة على المحيط او تقسيم الموارد بصورة غير متساوية. على هذا النحو تصرفت دولة اسرائيل منذ قيامها تجاه قطاعات مختلفة من السكان، ولا سيما تجاه مواطنيها العرب، والفلسطينيين من المناطق المحتلة، وكذلك، ايضاً (لكن بصورة أقل) تجاه فئات سكانية يهودية خصوصاً الشرقيين، سكان بلدات التطوير و«الاحياء الفقيرة» الذين حوصروا في الهوامش الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي.

هناك طريقة أخرى للتهرب من الخوض في موضوع العنصرية، حيث سعت هذه الطريقة إلى كبت النقد الموجه إلى إسرائيل وتحويله فوراً إلى مصطلحات تتعلق بـ «الكارثة» (المحرقة النازية) واللاسامية والطعن في صميم وجود الدولة (الإسرائيلية). لقد مثل ذلك ردة الفعل الرائجة على الدعاوى (المحقة في جانب منها فقط) التي وجهت ضد إسرائيل في مؤتمر الأمم المتحدة المناهض للعنصرية الذي عقد في آب ٢٠٠١ في دوربان (بجنوب افريقيا..). ولم يجرِ في إسرائيل أي نقاش لمضمون الإدانات الشديدة التي تعرضت لها (إسرائيل) من محفل يضم آلاف المنظمات غير الحكومية. فقد كان من الأسهل نسب الانتقادات إلى «أصوات شريرة» في العالم مثلما صاغ ذلك بصورة مميزة المقال الافتتاحي لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية التي تعد ليبرالية.

هناك تحفظ آخر مرتبط بوضعية الاحتلال الاسرائيلي. وقد زُعم غالباً في الخطاب الاسرائيلي ان الاحتلال هو وضع مؤقت، ولذلك فان الكثير من التجاوزات للنموذج الديمقراطي ستزول حال انهاء الاحتلال.

فمن جهة، يمكن الافتراض بالفعل ان معظم الاحتلال الاسرائيلي سوف يزول وينتهي مستقبلاً، وهو ما سيرتقي بطبيعة الحال، بمستوى ديمقراطية النظام. من جهة اخرى، فان «الوضعية المؤقتة» للاحتلال مستمرة كما هو معروف منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً، حيث استوطن نحو ٤٠٠ الف اسرائيلي في المناطق المحتلة (بما في ذلك في القدس الشرقية) يحولون الآن دون اعادتهم (الى الاماكن التي قدموا منها داخل الخط الاخضر- المترجم). وينبع استمرار الاحتلال ايضاً في جانب منه، من تهديد وخطر العنف الناتج عن الانتفاضة الفلسطينية خلال السنة الاخيرة، وعن الغضب الاسرائيلي ازاء الرفض الفلسطيني لمقترحات السلام الاسرائيلية والاميركية.

لكنه حتى لو انتهى الاحتلال، فان دولة اسرائيل «الصغيرة» ستضطر لمواجهة عقبات لا يستهان بها على طريق تشييد واقامة نظام ديمقراطي حقيقي. ولا بد لنا ان نتذكر ان الحاجة للديمقراطية ليست حاجة اخلاقية وحسب، وانما هي طريقة الحكم الوحيدة التي مكنت الدول على الدوام من الحفاظ على الاستقرار والرخاء.. بمعنى انه خليق باسرائيل ان تحافظ وتكرس هنا نظام حكم ديمقراطياً.

الدين والنظام

ثمة عائق جلي يتمثل في دور الدين اليهودي في نظام الحكم.. لكن لماذا؟

لانه (الدين اليهودي) يمس مبدءاً ديمقراطياً اساسياً وهو الحرية الدينية (وفي ذات الوقت الحرية او التحرر من الدين). في جميع الديمقراطيات القوية او الراسخة في العالم، لا تقوم الدولة بارغام اي مواطن على الانتماء لطائفة دينية، ليخضع بالتالي الى سلسلة من القوانين والانظمة الدينية في شؤون الاحوال الشخصية. لكن في اسرائيل يُفرض هذا الانتماء على سكان الدولة منذ ولادتهم.

صحيح ان تراجعاً او انحساراً ما قد طرأ على هيمنة المؤسسة الدينية منذ اواسط التسعينيات، بيد ان تحكم هذه المؤسسة في حياة مواطني الدولة لا يزال كبيراً للغاية، ويتخطى دونما شك مبادئ الديمقراطية العصرية.

فيما خلا شؤون الأحوال الشخصية، فإن الصلة العويصة بين الدين والنظام تمس بجوانب أخرى للديمقراطية. وبداية فإن المؤسسة الدينية هي التي تقرر في مسألة «من هو اليهودي؟». وفي اسرائيل ليست هذه مسألة دينية وحسب، بل وقانونية – مدنية تحدد وتقرر في شأن أحقية الحصول على إقامة ومواطنة. كما تفرض أنظمة وقوانين دينية (يهودية) أرثوذكسية الحفاظ على حرمة السبت من جانب شركات عامة، وتمنع فتح متاجر خاصة في يوم السبت، وتفرض الحفاظ على قواعد الأهلية الدينية (الكاشيروت) في نطاق مؤسسات عامة، وتحظر استيراد لحوم غير مذبوحة أو محللة بموجب تعاليم الدين اليهودي، كذلك تمنح هذه القوانين والأنظمة الدينية تمويلاً ورعاية للتعليم غير الديمقراطي الذي يتم في إطار شبكات وأجهزة التعليم الدينية. والحال، فإن لنظام الحكم في إسرائيل سمات ورموز ثيوقراطية يهودية عديدة، تمس وتضر بمواطنين يهود ليسوا متدينين أو متزمتين (أرثوذكس) وبالنساء والمواطنين العرب الفلسطينيين مواطني الدولة، وهو ما يجعل النظام الاسرائيلي بعيداً أكثر عن الوضع الديمقراطي.

لكنه ينبغي أن نتذكر أن المشكلة هنا ليست مشكلة زج قانوني وإداري لأسس وعناصر دينية في السلطة فقط، أو مسألة طابع اليهودية كدين. المشكلة الرئيسية تتمثل في استخدام الدين كوسيلة لصنع الدولة والحفاظ عليها كدولة يهودية وتهويدية.

لذلك فإن فصل مؤسسات الدين عن السلطة – والذي من شأنه في الواقع أن يخفف معانيات الكثير من المواطنين – لن ينفذ أيضاً إلى جذر المشكلة الكامن في جعل الهوية اليهودية في إسرائيل مفهوماً إثنو-إقليمياً أصبح معناه السياسي: «غير عربي». ولقد أدى الخلط بين الدين

والدولة إلى تقوية وتعزيز هذا الاتجاه الذي يعيق إنشاء نظام مستقر وديمقراطي[٧].

وفيما يتعلق بالشعب اليهودي، هناك عائق آخر أمام الديمقراطية مرتبط بالنشاطات التي تقوم بها منظمات يهودية عالمية داخل مؤسسات وأجهزة الحكم الإسرائيلية، حيث تشكل هذه المنظمات ذراعاً مهمة (وإن كانت قوتها في حالة وهن وتراجع) لتهويد البلاد. وسنعود للحديث عن هذه المنظمات في موضع لاحق.

مظاهرات النهود السود في مطلع السبعينيات

الإثنوقراطية

يمكن والحال رصد أو ملاحظة كَمّ هائل من التجاوزات الجوهرية التي تقوم بها إسرائيل للنموذج الديمقراطي. هذه التجاوزات لا تتيح تعريف أو وصف الدولة كدولة ديمقراطية. ومن هنا يُطرح السؤال: ما هو التعريف المناسب؟.

في بحوثي السابقة نعت النظام الإسرائيلي بأنه نظام «إثنوقراطي». إنه تعريف نافذ أو مطابق أكثر من التعريفات الأخرى، ذلك لأنه يدل على المنطق الأساسي للنظام: أَثْنَنَة (تهويد) بقعة جغرافية ووسائل قوة؛ ويدل كذلك على الأهداف والسيرورات التي تقف وراء رسم السياسة المؤسسية في إسرائيل[٨].

مع ذلك من المهم التوكيد أن النظام الإسرائيلي ليس ديمقراطياً، بيد أنه أيضاً ليست نظاماً استبدادياً أو متسلطاً، فهو يمنح حقوقاً مدنية وسياسية لا يُستهان بها (ولو غير متساوية) بما في ذلك للأقليات العرقية، ويُفسح حيزاً ما للنضال السياسي الهادف إلى تغيير السمات القمعية للنظام ذاته.

هناك أيضاً أنظمة إثنوقراطية في دول أخرى، تتطلع إلى القيام بـ «أثننة» منطقة متنازع عليها، كما هو الحال في سريلانكا وماليزيا وصربيا وأستونيا، وايرلندا الشمالية قبل العام ١٩٩٧. وتوجد في جميع هذه البلدان تشكيلة واسعة من القوانين والأنظمة التي تضرب الديمقراطية، كما أن النظام فيها جميعاً – وهذا هو الدرس الأساسي – ليس مستقراً على نحو دائم وراسخ، نظراً لأنه يجعل فئات سكانية هامشية مغبونة، وخاصة الأقليات الإثنية، تعارض وتثور ضد السلطة الحاكمة. على إسرائيل أن توجه أنظارها نحو هذه المجتمعات الإثنوقراطية – التي تجاهر هي الأخرى بطابعها الديمقراطي المزعوم – حتى تستشرف المستقبل العابس والقاتم المرتقب إذا لم يشهد النظام إصلاحاً ملموساً.

في الواقع يجب أن نذكر أن حدة السيطرة الإثنوقراطية في هذه الدول (بما في ذلك إسرائيل) ناجمة في جانب منها عن هواجس الجزع، الوجودي أحياناً، لا سيما في ظل بيئة جيوسياسية مشوبة بالمخاطر والتهديدات، أو في ظل وجود أقليات متمردة. لكن التجربة تدل على أن زيادة وتشديد القمع العرقي، ومساعدة الدولة في توسع مجموعة واحدة على حساب المجموعات الأخرى، يفضي – على المدى البعيد – إلى خفض وتقليص الأمن بالنسبة لمجموعة الأغلبية. لذلك فإن النهج الديمقراطي، الذي يتطلب تنازلات لا يستهان بها من جانب مجموعة الأغلبية، يشكل أيضاً مفتاحاً لأمن واستقرار هذه المجموعة على المدى البعيد.

والحال فإن الصورة الديمقراطية والغربية أعمت أبصار معظم الإسرائيليين، ولا سيما النخب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، عن رؤية كبت ومعانيات الفئات الهامشية المحرومة. وقد كفت هذه (المجموعات) بدورها عن «ابتلاع» وهم الديمقراطية وشرعت تقاومها بصورة متزايدة. وتتناسب شدة المقاومة طردياً مع شدة القمع: فهناك تمرد مسلح في المناطق (الفلسطينية المحتلة)، ومظاهرات صاخبة وعنف فردي وتوجه نحو إقامة مؤسسات بديلة في صفوف العرب في إسرائيل، وحملة تعبئة سياسية ودينية وانتمائية في صفوف طوائف الشرقيين، وفي الآونة الأخيرة أيضاً في صفوف المهاجرين الروس والأثيوبيين في الضواحي. هذه المجموعات تتحدى – بطرق مختلفة – النظام الاسرائيلي، وتقوض الاستقرار الاجتماعي، وتكشف عورة التصور الذاتي الديمقراطي لهذا النظام. غير أن صرخة هذه المجموعات تصل دائماً تقريباً الى الجمهور الإسرائيلي كـ «مفاجأة» أو «صدمة» – ودوماً في وقت متأخر أكثر من

اللازم – وهذا ناجم إلى حدّ كبير عن الصورة الذاتية «المتنورة» و«الديمقراطية» التي تُخمد وتنحيّ النظرة الانتقادية للمجتمع وعيوبه.

وهم المجال الإسرائيلي (و/أو الفلسطيني)

أين تقع إسرائيل بالضبط؟! متى يمكن للمرء أن يعرف إذا ما كان موجوداً في إسرائيل، يخضع لقوانينها ولأجهزتها السلطوية؟ أين يستطيع الإنسان التمتع والإفادة من موارد الدولة الإسرائيلية؟

لا تتوفر اليوم إجابات محددة ودقيقة على هذه الأسئلة، على الرغم من أن معظم الإسرائيليين يعيشون في ظل وهم الدولة المنظمة، التي تتضح فيها الحدود بين الـ«داخل» والـ «خارج»، وأين يسري القانون الإسرائيلي وأين يعتبر المواطن الإسرائيلي محمياً من جانب حكومته. لقد عبر الراحل اسحق رابين بوضوح عن وهم المجال الإسرائيلي عندما تحدث في العام ١٩٩٣ عن «الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين كضرورة ملحة»، كما لو أن مثل هذا الفصل في متناول اليد. وقد طرح هذا الوهم ذاته في شعار حملة إيهود باراك الانتخابية العام ١٩٩٩، حيث جاء في هذا الشعار «نحن هنا، وهم هناك».

هناك إسرائيليون يهود آخرون، من الجناح القومي المتعصب في الحلبة السياسية، يعيشون في ظل الوهم بأن المجال غير المحدد يتيح استمرار عملية التهويد، ويخدم الأهداف الأمنية للحركة الصهيونية. ومن ناحية رسمية هناك بطبيعة الحال مجال سيادي إسرائيلي معترف به من قبل الغالبية العظمى من دول العالم، بما في ذلك من جانب القيادة الفلسطينية، وهو حدود الخط الأخضر. غير أن إسرائيل ذاتها سعت بأشكال عدة إلى تقويض هذه الجغرافيا الوطنية، السهلة نسبياً.

أبارتهايد في المناطق (الفلسطينية..)

بداية، من الواضح جداً أن إسرائيل تمارس منذ نهاية الستينيات، وعلى وجه الخصوص منذ أواخر السبعينيات، استيطاناً كولونيالياً واسع النطاق في المناطق المحتلة. ويحتفظ (المستوطنون) اليهود في المناطق (الفلسطينية المحتلة) بكونهم إسرائيليين بكل معنى الكلمة، حيث يسري عليهم القانون الإسرائيلي (الذي يصاحبهم في شتى أعمالهم وممارساتهم)، وهم يَنتخبون ويُنتخبون للكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، كما تنطبق عليهم جميع الواجبات والحقوق التي تقع على مواطني الدولة. لكن بالرغم من كل ذلك، لا يمكن اليوم وصف المنطقة التي يقيم فيها المستوطنون، وصفاً جغرافياً بأنها «دولة إسرائيل»، نظراً لأن جميع الحكومات (الإسرائيلية) امتنعت عن ضم هذه المناطق (المحتلة)، وكذلك نظراً لأنه يقيم إلى جانب معظم المستوطنين سكان فلسطينيون مجردون من الحقوق في الدولة الإسرائيلية. وفي ظل الوضع القائم فإن الخط الأخضر يشكل حاجزاً أو عائقاً أمام العرب فقط.

لقد نشأ في المناطق (المحتلة) إذاً نظام أبارتهايد يحدد فيه الأصل العرقي نوع حقوق المواطن. فكيف يتعامل الإسرائيليون مع هذا الواقع؟ إحدى السبل، تتمثل بالطريق السياسي، من خلال تنظيمات ونشاطات يسارية وحركات سلام مناوئة للاحتلال وإفرازاته وتداعياته. وقد كانت هذه الوسيلة فعالة جداً لغاية اندلاع انتفاضة الأقصى، لكنها (أي وسيلة النشاطات السياسية) فقدت الكثير من زخمها وقوتها، على الأقل على المدى القصير. ولغاية اندلاع الانتفاضة (الحالية) كان الإسرائيلي المتوسط قد «اقتنع» ببطء بضرورة الانسحاب من معظم المناطق (الفلسطينية المحتلة..)، ليس لإقراره بالحقوق الفلسطينية، وإنما وبالأساس في ضوء رغبته بالعيش في دولة إثنية – يهودية. بمعنى أن مبدأ الفصل الإثني لا يزال راسخاً في أعماق الثقافة الإسرائيلية – اليهودية، وكذلك في الثقافة الفلسطينية.

الكبت:

هناك طريقة أخرى للتهرب من الخوض في موضوع العنصرية، حيث سعت هذه الطريقة إلى كبت النقد الموجه إلى إسرائيل وتحويله فوراً إلى مصطلحات تتعلق بـ «الكارثة» (المحرقة النازية) واللاسامية والطعن في صميم وجود الدولة (الإسرائيلية). لقد مثل ذلك ردة الفعل الرائجة على الدعاوى (المحقة في جانب منها فقط) التي وجهت ضد إسرائيل في مؤتمر الأمم المتحدة المناهض للعنصرية الذي عقد في آب ٢٠٠١ في دوربان (بجنوب افريقيا..). ولم يجرِ في إسرائيل أي نقاش لمضمون الإدانات الشديدة التي تعرضت لها (إسرائيل) من محفل يضم آلاف المنظمات غير الحكومية. فقد كان من الأسهل نسب الانتقادات إلى «أصوات شريرة» في العالم مثلما صاغ ذلك بصورة مميزة المقال الافتتاحي لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية التي تعد ليبرالية (بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢):

« ... لقد ساهم مؤتمر دوربان بصورة مخزية في تغذية الكراهية وقلة التسامح عبر إصدار بيانات متطرفة تضمنت الإدعاء أن «إسرائيل دولة أبارتهايد عنصرية»... وفي غمرة أجواء مشحونة بالانفعالات والعواطف.. نجح الفلسطينيون ومن يؤيدهم في ايجاد سبيل أمام مساعيهم الرامية لعزل إسرائيل وإدانتها... [لذلك] يجب على إسرائيل أن تحشد كل طاقتها من أجل مقاومة وصد المحاولات الهادفة إلى جعلها دولة موصومة، وتقويض شرعية وجودها. على إسرائيل أن تبرهن لكل شخص متزن في العالم أن المؤتمر المكرس لمناهضة العنصرية تحول إلى منصة للاسامية متأججة،

عديمة الكوابح، سافرة مستبدة، تماماً كما كان عليه الحال في العهود البائدة في غابر الأيام».

في مواجهة الإدانات الشديدة، من جهة، والتنصل الإسرائيلي من الجهة الأخرى، علينا أن نعير الانتباه هنا إلى الجانب المكاني – المجالي – المهم. ففي الوقت الذي تصف فيه المنظمات الدولية كامل مجال أو حدود سيطرة الدولة (الإسرائيلية)، وهو ما يعني أيضاً المناطق المحتلة (حيث يمارس هناك نظام الأبارتهايد)، بأنه «إسرائيل»، نجد أن الإسرائيليين يختزلون، حينما يكون ذلك مريحاً لهم، معنى الكلمة «إسرائيل» إلى حدود الخط الأخضر. فهم حينئذٍ ينبرون إلى الاحتجاج على الانتقادات لسياسة الاحتلال والقمع الإسرائيلية كما لو كانت (الانتقادات) بمثابة «لا سامية عديمة الكوابح». مقال «هآرتس» الافتتاحي لم يكن سوى واحد من موجة مقالات وتقارير صحافية حرفت اهتمام الجمهور الإسرائيلي عن مواجهة الاتهامات، ونَحَّت مرة أخرى النقاش حول خلق مجال إسرائيلي جامع (شمولي) وديمقراطي عن جدول الأعمال السياسي.

المجال الفضفاض

ثمة ردة فعل أخرى على الواقع الجغرافي الإشكالي تتمثل في محاولات تصور المجال اليهودي كمجال فضفاض ومرن. ويمكن ملاحظة ذلك جيداً في الخرائط التي ترسمها الحكومة، والتي تشمل كامل «أرض إسرائيل/ فلسطين» وذلك تحت عنوان «إسرائيل» (وتظهر أحياناً ضمن هذه الخرائط مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني). هذه الخرائط تزين أيضاً جميع الصفوف المدرسية في إسرائيل، بحيث يتم تمثلها في الخيال أو التصور المجالي لدى أولادنا. وبالنسبة لهؤلاء فإن (وهم) المقاربة أو التطابق بين «أرض إسرائيل» و«دولة إسرائيل» يتبلور في سن مبكرة، وكذلك الحال نظرتهم إلى العرب المقيمين في البلاد منذ أجيال مديدة. وأحياناً يصنف العرب «هنا» ومعهم اللاجئون الفلسطينيون كنوع من «الضجيج المزعج داخل المؤسسة أو النظام» أو من قبيل التشويش المؤقت للصورة المرغوبة. هذا الوهم مصيره أن يتبدد أيضاً، ولذلك فهو وهم خطير كسابقه.

أحد المصممين المهمين لصورة «البلاد» كأيقونة انتمائية وسياسية، هو عوزريا آلون، رجل كيبوتس من مؤسسي «جمعية حماية الطبيعة» وأحد آباء ثقافة النزهات الصهيونية. فما هو المجال الإسرائيلي لدى آلون؟

جاء على لسان «آلون» قوله مؤخراً: «لقد نشأت على مفهوم أرض إسرائيل، التي لم تكن لها حدود... في الواقع نحن لم نصل إلى سائر أنحاء البلاد، لكنه لم يكن ثمة مكان اعتقدنا بأننا يجب أن لا نصل إليه، سواء أكان هذا صحراء يهودا، أم الحدود الشمالية.. أم المناطق الممتدة على طول نهر الأردن، أو جبال السامرة، أو الوديان.. حاولنا الوصول إلى كل بقعة ومكان يخالجنا إحساس بملكية ما، إحساس بالانتماء، تجاه هذه المنطقة بأكملها...»[٩].

هناك آلية ثقافية أخرى يتم بواسطتها رسم مجال مبهم أو غير محدد المعالم، وتكمن هذه الآلية في الطريقة التي يتغنى ويروي فيها اليهود في إسرائيل «وطنهم». هكذا على سبيل المثال، كتب يارون لوندون، الإعلامي البارز، المتماثل مع اليسار؛ كتب في السبعينيات قصيدته «مرداف – مطاردة». وتصف القصيدة بصورة طبيعية «البلاد» بأنها (بلادنا.. اليهودية التي تقع في مناطق غور الأردن التي جرت فيها المطاردات في فترة السبعينيات:

أرض طيبة يسري العسل في جذورها

لكن الدم يتدفق كالمياه في وديانها

أرض دُوِّنَ بالملاحقات تاريخها

في ألفيّ صفحة وصفحة.

***

أو الشاعر يورام طهرليف، ابن كيبوتس، الذي نظَم في الثمانينيات قصيدة لها شعبية واسعة جاء فيها:

يا بلادنا الصُغيَّرة.. يا بلادنا الصغيرة

يا بلادنا الحافية العارية.. حتى من الملابس الداخلية

أسمعيني قصائدك أيتها العروس البهية..

افتحي لي أبوابك لأعبرها ممتناً لإلهيّ.

فالأرض القفراء المهجورة، العارية، تنتظر اليهودي ليستوطن فيها وينقذها.. فهي كالطين في يد النحات، «تشرع أبوابها» بينما الأفق – السماء فقط هو الحدود. هكذا نتغنى بالمجال الجغرافي القومي، وعلى هذا النحو نصنع وهم الانفتاح والمرونة والفراغ[١٠]. هذه الجوانب كافة تجافي وتحول دون التحديد الواضح للمجال (الجغرافي) الإسرائيلي.

مجال مخترق

ثمة جانب آخر لتسيب المجال الإسرائيلي، يكمن كما أسلفنا في الحقوق وفي النفوذ والهالة التي تعطيها دولة إسرائيل ليهود الشتات.

وهي (الدولة) شملت بهذه الطريقة وعن وعي، جهات يهودية غير إسرائيلية ضمن الأسرة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية.

وكما هو معلوم، فإن هيئات ومؤسسات مثل «الكيرن كييمت» والوكالة اليهودية، اللتين تمثلان الجاليات اليهودية في العالم – تتمتعان بقوة ونفوذ سلطويين داخل إسرائيل، دون آليات مراقبة أو محاسبة ملائمين. كذلك يستطيع اليهود المقيمون خارج البلاد الحصول كما هو معروف على جنسية إسرائيلية دون أية صعوبة، (فما عليهم إلا أن يصرحوا فقط بأنهم «مهاجرون») وهو ما يجعل كل يهودي بمنزلة إسرائيلي محتمل. فالنشاط السياسي الذي يمارسه، داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية، العديد من اليهود من مواطني الخارج، أمثال يوسف غوتنيك وجاك فريدمان أو رون لاودر، إنما يدل على بهتان وتشوش الحدود بين الطبقة السياسية و«النبلاء» اليهود الذين أتيحت لهم القدرة على التأثير السياسي والتي لا تتاح في معظم الدول سوى للمواطنين.

وهكذا فإن مجال السيادة الإسرائيلي الذي يشكل القاعدة الضرورية لأي نظام ديمقراطي قويم، خرق إذاً في إسرائيل وفي عدة اتجاهات. بيد أن دولة معنية في أن تكون ديمقراطية، يتحتم عليها أن تحدد بوضوح مجالها السياسي، بحيث يكون من حق جميع القاطنين داخله – والذين يشكلون الـ «شعب» – التمتع بحقوق مدنية متساوية. هكذا يُبنى الـ « دموسقراطيا» (حكم الشعب). وفي ضوء خرق المجال فإنه لا يوجد لإسرائيل حالياً شعب محدد، ولذلك لا يمكن أن يقوم نظام متنور ومستتب. من دون هذا الشرط لا يمكن أيضاً أن ينمو في إسرائيل مجتمع مدني ذو شأن، فضلاً عن أن الولاءات الإثنية والدينية التي نشأت كرد فعل على غياب مجال سياسي واضح، سوف تتعزز باستمرار.

لكن حتى ولو جرى تحديد المجال السياسي، فإنه ستبقى هناك حاجة لملئه بالمحتوى أو المغزى الذي يقود إلى عملية بناء مجتمع مدني – قومي ذي قدرة على استيعاب واحتواء جميع سكانه. هذا الجانب يقودنا إلى وهم المجال الأخير والذي سنعرض إليه بشكل مقتضب هنا، وهو وهم اليسار الصهيوني الذي يتجلى منذ ثلاثة عقود تحت شعار:

«دولتان لشعبين».

لماذا يعتبر هذا الشعار وهماً؟! لأنه حتى إذا قامت دولتان على جانبي حدود العام ١٩٦٧، فإن الدولة الإسرائيلية ستحتوي أقلية عربية – فلسطينية كبيرة تزيد نسبتها عن ٢٠٪، ولذلك لا تستطيع (الدولة الإسرائيلية) الاحتفاظ بتعريفها كـ «دولة الشعب اليهودي». إذ يتعين عليها إذا كانت راغبة في ايجاد تسوية سياسية وثقافية مشروعة في نظر سكانها، أن تعرف نفسها بصورة جغرافية، كحال معظم دول العالم.

وعليه فإن نظيرة الدولة الفلسطينية ليست دولة يهودية وإنما دولة إسرائيلية.

ولكن إذا كنا بصدد دولة إسرائيلية، فإن علينا أن نسأل: هل هناك أصلاً هوية إسرائيلية؟

مظاهرات السود في مطلع السبعينيات

وهم الهوية الإسرائيلية

تلهى المجتمع الإسرائيلي ردحاً من الزمن بوهم وجود هوية إسرائيلية متبلورة ومتكاتفة يتمسك بها معظم الشعب اليهودي. وقد أحسن التعبير عن ذلك توم سيغيف في كتابه الأخير[١١]، إذ قال:

«يوجد اليوم جيل ثالث أو رابع من الإسرائيليين؛ إنهم يتكلمون العبرية مع آبائهم. يذهبون إلى نفس المدارس التي تعلم فيها آباؤهم. يخدمون في نفس الوحدات العسكرية بالجيش. يتقاسمون معهم تجارب مشتركة، وحاضراً مشتركاً، ونوادر مشتركة... إن العادات الإسرائيلية المتعددة الأجيال إنما تعكس وتجسد الإنجاز الكبير الذي حققته الدولة».

غير أن هذا الوصف للإسرائيلية يعدّ تبسيطياً أكثر من اللازم، ذلك لأن تلك الهوية لم تفتح ذراعيها لجميع مواطني الدولة، وعليه فقد خلقت بؤراً من الاغتراب والمعارضة. وقد كونت المجموعة الإشكنازية المهيمنة لنفسها صورة «إسرائيلية» كـ «رزمة» ثقافية ملموسة أو خاصة، تشمل لغة وذاكرة جماعية وأساطير ومجالات. هذه الهوية أملت قواعد ومعايير محددة المعالم بشأن «الوجه الذي ستسير عليه الأمور» في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية. وفي أعقاب ذلك نشأت هوية هرمية يتقدمها «الإسرائيليون» [الإشكناز – الغربيون – وأبناء المجموعات الأخرى الذين ذابوا في المجموعة الإشكنازية]، ومن حولهم مجموعات مختلفة مثل الشرقيين، والأميركيين الجنوبيين والمتدينين والصرب والأثيوبيين والروس – الذين صُنفوا كـ «طوائف» أو «قطاعات» بينما كان الخيار المطروح أمامهم: إما الذوبان داخل «الإسرائيلية الإشكنازية» أو البقاء

في الهامش[١٢].

هذا المبنى الانتمائي – الثقافي ليس شاذاً أو استثنائياً، فهو موجود في معظم دول الهجرة في العالم. لكن في مثل هذه الدول – مثل استراليا، كندا أو هولندا مؤخراً – تمنح الدولة «تذكرة دخول» للمهاجرين والأقليات، وتوفر أرضية لمواطنة متساوية. فالثقافة السائدة تملك قدراً من الانفتاح والمرونة يجعلها قادرة على امتصاص ثقافات أخرى ضمن عملية ليست بريئة بطبيعة الحال من موازين القوة والنفوذ، لكنها تتيح اندماجاً أساسياً دون التسبب بأزمات اثنية عميقة.

غير أن الثقافة السائدة في إسرائيل اتسمت بعدة سمات أضرّت بشدة بعملية بناء هوية اسرائيلية جامعة. ويرجع ذلك الى عملية مزدوجة: فمن جهة أولى حاولت النخب المحلية بناء ثقافة شبه مفتوحة ومستوعبة، لكن هذه النخب واصلت من جهة أخرى عملية التهويد والتملك ومحو الطابع العربي للبلاد وثقافتها. وقد أفضى مشروع التهويد إلى بلورة مكونات نزاع حادة وإلى رفض «الآخر» داخل الهوية اليهودية ـ الاشكنازية بغية تمكين المنتمين إليها من مزاولة أو ممارسة مهمة السلب والاقتلاع والسيطرة وسط الإحساس بـ «التحضر» والتقدم والعدالة. وتغدو هذه الجوانب الأخيرة، شرعية أكثر حينما يوصف الطرف المسلوب بأنه معادٍ، متخلف، سلبي، أو عديم المنفعة[١٣].

يهودية واسرائيلية :

إلى ذلك، فإن الثقافة الإسرائيلية ـ الاشكنازية لم تميز نفسها على الإطلاق عن اليهودية. على العكس، فقد فتشت عن سبل لخلق تطابق بين الإسرائيلية واليهودية (بأشكالها المختلفة ذات الصلات المتنوعة بالتقاليد والديانة اليهودية). هذا الوضع كان له عدة أبعاد وانعكاسات. فهو أولاً منح قوة ونفوذاً هائلين للمؤسسة الدينية ـ الأرثوذكسية، وفي معيتها المجموعات الدينية (اليهودية) في إسرائيل، التي تحوز سلطة وسطوة مؤسسية على تعريف اليهودية[١٤]. وقد اكتسب مشروع تهويد الدولة لدى هذه المجموعات ـ وكان ذلك برعاية النظام ـ تنوعاً ثيوقراطياً (وليس تنوعاً في المجال الحيز المكاني)، فقد أعطى المجموعات الأرثوذكسية شرعية لبلورة وصياغة أهداف ناظمة تسعى لتهويد مجالات (مساحات) ومؤسسات خارجية، ولا سيما عن طريق تعميق وتكريس طابعها الديني ـ اليهودي.

هذه الأجندة أصبحت بالنسبة لهذه المجموعات راية سياسية وثقافية أخذت تهدد بصورة كبيرة الشراكة التاريخية بين اليهود الأرثوذكس والمتحررين في إسرائيل في تحقيق وتنفيذ المشروع الصهيوني.

وتستحوذ المجموعات الأرثوذكسية أيضاً، عن طريق التعريف القانوني الديني لليهودية، على تعريف الإسرائيلية. وبهذا الشكل تتحول أيضاً مسألة «من هو اليهودي»، من ناحية عملية، إلى مسألة «من هو الإسرائيلي الكامل». المتضررون الرئيسيون من هذه العملية هم الاسرائيليون غير المعنيين بتعريف إثنو ـ ديني مفروض، أو أولئك الذين يحاولون اجتياز الخطوط الإثنية (مثلاً من خلال زواج اسرائيليين من أبناء ديانات مختلفة وهو أمر محظور في اسرائيل!). وبهذا يلحق ضرر بالنساء في المجتمع، حيث ان النساء يخضعن لقوانين دينية أو تقليدية في شؤون الزواج والأحوال الشخصية.

بيد أن البعد الأخطر للمطابقة بين اليهودية والاسرائيلية يتمثل في تهميش المجموعات السكانية غير اليهودية، وفي مقدمتها المواطنون العرب الفلسطينيون. إذ كيف يمكن لهؤلاء أن يتبنوا الهوية الإسرائيلية طالما أنها مُعرفة سلفاً على أنها يهودية؟! هكذا صنعت اسرائيل بيدها فراغات «غير اسرائيلية» داخل الدولة الاسرائيلية. لقد مارست على مدى سنوات طويلة سياسة تقوم على السيطرة على الأقلية العربية، حيث اشتملت هذه السياسة على اخضاعهم (أي المواطنين العرب) لحكم عسكري استمر ثمانية عشر عاماً، ومن ثم اقصائهم عن مراكز النفوذ وبلورة الهوية في اسرائيل. كذلك تعرضت القرى والبلدات العربية لغبن شديد في توزيع الموارد المادية والرمزية (المعنوية) للدولة، فتحولت إلى بؤر للفقر والبطالة والهامشية. ولا تزال هناك حتى اليوم عشرات القرى العربية «غير المعترف بها» لا سيما في النقب، التي تحرم فيها الدولة مواطنيها من خدمات أساسية جداً، مثل المياه والكهرباء والطرق. لقد نجحت السلطة الاسرائيلية في «تبرير» الغبن والاجحاف بحق المواطنين العرب عن طريق استثنائهم من الانتماء النظري والعملي للمجموع الاسرائيلي، ودمغهم كطابور خامس محتمل[١٥]. لقد ظهرت أيضاً أصوات أخرى في النظام الاسرائيلي، والتي وجدت تعبيراً لها في شكل أساسي في عهد حكومة رابين (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)، لكن تأثيرها أخذ يضعف ويتراجع منذ ذلك الحين.

أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٠ :

بلغ إقصاء المواطنين العرب من الإسرائيلية حدّ الذروة في أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ التي قتل خلالها ثلاثة عشر مواطناً عربياً ويهودي واحد.

ورغم ان مظاهرات (المواطنين) العرب كانت بالفعل صاخبة وعنيفة بدرجة تفوق جميع المظاهرات السابقة، ورغم أنها جاءت مصحوبة بخطاب حربجي وتحريضي من جانب القيادة العربية، إلاّ أن أية مقارنة لما حصل مع تظاهرات احتجاج أخرى من شأنها أن تدل على أن الشرطة اتبعت قبضة حديدية وعنيفة بشكل خاص ازاء المواطنين العرب. وعلى سبيل المثال، في المظاهرات الصاخبة جداً التي قام بها المستوطنون ضد اتفاق

أوسلو في العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، التي تم خلالها اغلاق العديد من طرق المواصلات في اسرائيل، لم يصب (بجروح) سوى عدد قليل جداً من المتظاهرين. كذلك الحال بالنسبة للمظاهرات العنيفة التي قام بها (المهاجرون) الأثيوبيون إثر استثناء أو رفض قبول تبرعاتهم بالدم في العام ١٩٩٦. وكان المشاركون في هذه المظاهرات اقتحموا بالقوة مكتب رئيس الحكومة، لكن الحادث انتهى بعدد قليل من المصابين، كذلك أيضاً انتهت أعمال الشغب التي وقعت في القدس عقب مقتل بنيامين كهانا في العام ٢٠٠١، التي اغلق خلالها متدينون يهود متشددون (حريديم) شوارع ونهبوا محال تجارية، دون أية اصابات أو اعتقالات تقريباً.. في المقابل، أطلقت خلال أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، نيران قناصة الشرطة على متظاهرين عرب عُزل، دون أن يعرضوا حياة أحد للخطر (اليهودي الذي قتل لم يتواجد في الأحداث التي أطلقت فيها النار على المتظاهرين العرب). غير أن الخطاب العام ـ الذي قادت دفته المؤسسة الحكومية والبوليسية ـ وجه اصبع الاتهام نحو العرب فقط. ولم يجر سوى قدر ضئيل من مراجعة الذات إزاء الطريقة الوحشية التي قُمعت بها المظاهرات. حيث رفض الوزير المسؤول (شلومو بن عامي) الاستقالة من منصبه عقب الفشل الكبير للشرطة، التي سلك مسؤولون كبار فيها نفس سلوك الوزير.

من جهتها، لم توافق الحكومة على تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أعنف حوادث داخلية في تاريخ الدولة، سوى بعد رفض طويل ونضال جماهيري تزامن مع فترة انتخابات. وظل العرب في اسرائيل يكابدون الشعور القاسي بأن مواطنتهم تحولت إلى مجرد ورقة فارغة من المحتوى. وقد عبروا عن شعورهم هذا في شباط ٢٠٠١ حيث قاطع الانتخابات (انتخابات رئاسة الوزراء ـ المترجم) أكثر من ٩٠٪ من المواطنين العرب، غير الدروز، وبهذا أعلنوا على الملأ أنهم في سبيل مغادرة الاسرائيلية في صورتها الحالية. وقد صرح عزمي بشارة، عضو الكنيست الاسرائيلي، الذي كان فيما مضى من مؤيدي شعار «دولة جميع مواطنيها»، صرح في تموز ٢٠٠١: «لست وطنياً اسرائيلياً».

وهكذا تتكشف أمامنا بوضوح الأبعاد المدمرة لوهم الهوية الإسرائيلية، التي نحت الحاجة الى تعريفها وصياغتها بصورة جامعة ومشروعة، فهذه الهوية ممزقة أو مقسومة في الوقت الراهن بين أقلية قوية ومهيمنة (المتدينون الأرثوذكس)، الذين يقولون بأنها ليست يهودية بما فيه الكفاية[١٦]، وبين أقلية أكبر، لكن ضعيفة (العرب وبدرجة أقل الروس أيضاً)، الذين يقولون إنها (أي الهوية الاسرائيلية) يهودية أكثر من اللازم!.

إنه وضع مآله إنهيار التضامن وتعميق الشرخ في المجتمع.

الاسرائيلية والسوق:

ثمة بعد آخر للإسرائيلية «الغربية»، وهو التبني شبه المطلق لمبادئ الرأسمالية العالمية، خلال السنوات الأخيرة. لقد أضحى السوق ضمير أولئك الذين يملكون قرار توزيع الموارد في المجتمع الاسرائيلي، هذا الاتجاه يميز نموذج التقليد، شبه الوحيد، في المجتمع الإسرائيلي ـ الاشكنازي حالياً، الولايات المتحدة، وهو متماثل مع «الغرب» والعولمة. وهكذا جرى خصخصة خدمات عامة عديدة، وشهدت أراضي الدولة الزراعية عمليات «تحرير» وتطوير مكثفة، وتراجعت الدولة عن تدخلها في خلق أماكن عمل في الضواحي وفي اتباع تفضيل تصحيحي في حقل التعليم. أما الفئات المقتدرة، التي تملك الخبرة والقدرة اللازمين للنجاح في المنافسة «الحرة»، فقد ازدادت قوة في ظل قوانين اللعبة العالمية، وذلك على حساب المجموعات الضعيفة التي ظلت على تخلفها.

لقد كانت للاقتصاد الجديد انعكاسات خطيرة عمّقت بؤر الفقر والتخلف، لا سيما في الوسط العربي، فضلاً عن بؤر واسعة في مدن التطوير واحياء المساكن الشعبية وبلدات الضواحي وكيبوتساتها. كذلك ظلت فئات سكانية بأكملها في منأى عن النمو الاقتصادي الذي تفاخر به أقطاب الاقتصاد، ذلك لأن هذا النمو تجلى بشكل أساسي في معدلات احصائية وفي أسعار باهظة لشركات الـ «هاي تيك» أو في الرواتب الخيالية للنخبة الاقتصادية. في حين تحول «المواطن البسيط»، الشرقي ابن الجيل الثاني، والعربي والمزارع أو الفلاح الريفي، أو الروسي الذي وصل للتو إلى اسرائيل؛ تحولوا إلى عالة غير مرغوبة في الآلة أو العجلة الاقتصادية.

فما الذي بقي إذاً، من «إسرائيلية» أولئك الناس، وكيف يمكن لهم أن يقيموا صلة تضامن مع «المجتمع» الذي يسومهم العذاب والمعاناة؟.

والحال فإنه لم تنشأ في اسرائيل بعد هوية اسرائيلية ملموسة، جامعة، عميقة وشمولية. وكما لاحظنا، فإن دوائر وفئات سكانية عديدة لا تستطيع تطوير صلة تماثل مع هذه الهوية بصورتها الحالية، فعلى المستوى اليومي، تشعر الكثير من هذه الفئات بأنها محرومة من «الثروات» العامة، الثقافية والاقتصادية والسياسية. ونجد أن كل ذلك مسنود على المستوى الرسمي، من حيث ان التعريف الذاتي للدولة اليهودية ليس تعريفاً اقليمياً (جغرافياً) كما هو مألوف (من قبيل: «فرنسا لكل القاطنين في فرنسا»). فالدولة هنا، «تعود» لكل اليهود في العالم على أساس إثني (وديني) وليس بالضرورة إلى سكانها، وتدل بطاقة الهوية الاسرائيلية التي يظهر فيها تصنيف «القومية» كتصنيف إثني ـ ديني (يهودي، عربي، روسي وما إلى ذلك)، على أن الدولة تمنع عن قصد نشوء قومية إسرائيلية.

وعليه فإن المسافة بين وهم «الاسرلة» والواقع المشرذم آخذة بالازدياد.

انهيار أم صحوة

والحال، فإن جانباً رئيسياً من «الوضع الإسرائيلي» مطلع العام ٢٠٠٢ يدل على اهتزاز الأوهام التي تمسك بها الكثيرون. وكما أسلفنا، فإن هذه الأوهام تنطوي على قدر من الحقيقة والصحة، فهي تروي قصة يمكن تصديقها لفترة من الوقت ـ ولذلك فإن تبدد أو انهيار هذه الأوهام أمر يصعب استيعابه.

في السنة الأخيرة تزعزع الإيمان بالديمقراطية، نظراً لأن الكثيرين يعتقدون انه لا تجري في دولة ديمقراطية تمردات عنيفة. إنهم يدركون في قرارة نفوسهم، رغم الانكار والتنصل الرسمي، أنه لم تعد هناك دول ديمقراطية توصم بـ «العنصرية» مثلما حصل في مؤتمر دوربان؟! كذلك الحال بالنسبة للمجال الاسرائيلي الذي أضحى عقب اندلاع التمرد الفلسطيني (انتفاضة الأقصى) مبهماً وفضفاضاً أكثر من ذي قبل. فهل تشمل «اسرائيل» حقاً المستوطنات أيضاً؟.

وإذا لم تكن تشملها، لماذا يحارب الجيش الاسرائيلي إذاً من أجل المستوطنات الواقعة خارج حدود الدولة؟!.

ويسأل الاسرائيلي الاعتيادي نفسه أيضاً، ما هو القاسم المشترك الذي يجمع هذا الخليط الواسع من الناس القاطنين في اسرائيل؟ لكنه للأسف لا يجد أساساً راسخاً للتضامن مع مجموعات يتقاسم معها حياته في الدولة.

غير أن الاسرائيلي، وإزاء واقع التشرذم والعنف، يستمع يومياً الى تصريحات تفترض كشيء بديهي الطابع الـ «غربي والديمقراطي» للدولة (الاسرائيلية). ويتحدث المتحدثون بصورة دائمة تقريباً عن تجاوزات كبيرة للنموذج الديمقراطي. بيد أن هذه التجاوزات لا تُفضي مطلقاً الى معاودة التفكير والتأمل فيما يتعلق بطابع النظام والمجتمع.

وفيما يلي عدة أمثلة من الشهور الأخيرة: «تعتبر قوانين الطوارئ التي تعين صلاحيات الرقابة (العسكرية) الإسرائيلية الوحيدة من نوعها في العالم الديمقراطي والغربي.

اسرائيل هذ الدولة الديمقراطية الغربية الوحيدة التي لا تزال تحتفظ بقوانين طوارئ» (الجنرال ـ احتياط ـ دورون شني، الرقيب العسكري الرئيس سابقاً ـ محطة اذاعة الجيش الإسرائيلي، ٢٠٠١/٩/٢).

«توجد اليوم في إسرائيل أعمق فجوات في العالم الغربي. إن دولة ديمقراطية كدولتنا لا يمكنها مواصلة العيش في ظل فجوات كهذه» (عضو الكنيست ران كوهين، محطة القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي ٢٠٠١/٨/٢٢ برنامج «مهيوم لمحار [بين اليوم والغد]».

«علينا أن ندافع عن الديمقراطية.. ولكن عندنا يمكن اتباع وسائل ديمقراطية فقط، وليس كما هو الحال في الدول العربية حيث تقمع هناك الحركات الإسلامية بوسائل غير ديمقراطية» (د. موطي كيدار، راديو اسرائيل ـ الشبكة الثانية، برنامج «هكول دبوريم [كله كلام]» ٢٠٠١/١٠/٩).

«إذا كان هناك مجال .. تبرز فيه اسرائيل كدولة شاذة واحدة ووحيدة بين سائر الدول الديمقراطية المتطورة اقتصادياً.. فإن هذا المجال هو مجال سياسة الأراضي.. والملكية العامة لأكثر من ٩٠ في المائة من الأراضي» (البروفيسورة راحيل ألترمان، مؤتمر القدس لسياسة الأراضي ـ القدس ٢٠٠١/٦/٢٥).

بِم تُذكِّر سلسلة التصريحات المميزة هذه؟

إنها تذكر بالصبي صاحب الحمار في الرواية الشعبية، الذي زعم باصرار: «هذه البهيمة جمل، لكن من دون سنامة». وكما هو معروف فقد مات حمار ذاك الصبي لأنه أراد أن يُثبت (الوهم) بأن البهيمة الموجودة في حوزته هي جمل، ولذلك لم يقم باطعامه وسقيه على النحو اللازم. على هذه الشاكلة، سوف تواجه اسرائيل خطر أزمة متفاقمة إن لم تفق من وهم الديمقراطية الغربية. ويعد ذلك بطبيعة الحال مثالاً ملائماً، لكن السبيل إليه يبدأ بكشف المشكلات التي تحدثنا عنها، ومن ثم تصحيحها بشكل جذري، وليس بمواصلة التشبث بتوصيف فارغ من المحتوى يخفي المشاكل ويخلق آمالاً واحباطات في صفوف الفئات المهمشة.

الأوهام الثلاثة التي أسهبنا في الحديث عنها أعلاه، مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً. إن تعريف أو تحديد المجال الاسرائيلي يشكل شرطاً لا غنى عنه لتكوين هوية اسرائيلية تتيح لسائر المجموعات السكانية أن تكون مشمولة في تعريف المجتمع المدني الجماعي. فهذه الهوية، مضافاً إليها قدر لا يستهان به من التفاهم والتضامن بين المجموعات السكانية، هي الشرط الضروري لوجود ديمقراطية في اسرائيل، والتي ستكون تلقائياً متعددة الثقافات، وتعترف بالعرب (في إسرائيل) كأقلية قومية.

ردة الفعل الإنسانية الطبيعية على انهيار وتداعي الأوهام قد تأتي على شكل عجز وتراخٍ أو في صورة عدوانية عمياء أو الركون إلى «زعامة» مجهولة علها تنتشلنا من المأزق السيء. غير أن ردة فعل مختلفة، أكثر حكمة وعقلانية، تستطيع أن تقلب الشعور بالانهيار، الى صحوة في سياق عملية اصلاح وتصحيح صحية. فبهذه الطريقة يتسنى لمواطنين

اسرائيليين بسطاء الشروع بالعمل من أجل خلق اسرائيلية، مختلفة لا تفصل بشكل أتوماتيكي احدى المجموعات. أجل إن باستطاعتهم أن يكونوا وكلاء لخيال مجال آخر، من النوع الذي لا يحتل أو يمحو شعباً آخر، من النوع الذي يشمل بصورة جادة جميع مواطني الدولة ـ يهوداً متدينين واسرائيليين علمانيين عرباً وروساً وأثيوبيين وغيرهم ـ كشركاء في صنع المجتمع الديمقراطي الذي يوفر أساساً مادياً معقولاً لمواطنيه كافة. بعبارة أخرى، إنهم «الاسرائيليون) يستطيعون ولا بد لهم أن يحولوا الأوهام الى أهداف، ومن ثم المباشرة بمسيرة تحقيقها الطويلة. حينها ربما يكون بمقدور أهارون باراك أن يصرح بفم ملآن بالأقوال التي استهلينا بها هذا المقال:

«لدينا دولة ديمقراطية تعيش بين ظهرانيها أقليات غير يهودية.. إن وجودنا كدولة تحتوي أقليات.. تتمتع بمساواة تامة، يعكس وضعنا وتطلعاتنا.. إننا مخلصون لقيمنا الأساسية.. التي ستبقى مرشداً لتطورنا القومي مستقبلاً كمجتمع متحضر».

إن خطوة جذرية وعميقة من هذا النوع لا يمكن أن تكون سهلة، فهي مرتبطة بطبيعة الحال بصراعات قاسية، وبهبوط وصعود، كما أن نجاحها لا يتوقف على الاسرائيليين وحدهم فقط، بل على طائفة من العوامل المباشرة (من قبيل سلوك الفلسطينيين ومستوى العنف بين اليهود والعرب) وغير المباشرة (الساحة الدولية). لكنه ليس أمام اسرائيل من سبيل آخر، ومثلما قال الشاعر ناتان. يهوناتان:

«انتهى زمن الموت».

إنها (اسرائيل) ملزمة بالشروع في مسيرة تهدف الى اصلاح الضرر الذي سببته الأوهام، فيما إذا كانت راغبة في البقاء كأمة وكمجتمع ودولة.

هوامش وملاحظات :

١ـ انظروا: Barak, A. 1998. "The Role of Supreme Court in a Democracy", Israel Studies, Vol; 3, No. 2. pp: 8-16.

(ترجمة أورن ينتاحئيل).

٢ـ استخدام المصطلحات «روس» و«أثيوبيين» يقصد به بطبيعة الحال المهاجرون المنتمون في الأصل إلى هذه البلدان والثقافات والذين أصبحوا اسرائيليين بكل معنى الكلمة.

٣ـ انظروا العدد التاسع «بنيم»ـ ١٩٩٩، «عن الديمقراطية الإثنية ونماذج أخرى» ص ١٠٤ – ١٦٦.

٤ـ انظروا مدلولات في مجلدات ٣ و ٤ من مجلة Israel Studies والتي تتضمن مقالات لـ أهارون باراك وروت غابيزون وإيلان داوتي ويوسي يونا وذلك حول مسألة النظام.

انظروا: د. غابيزون ١٩٩٩ـ «اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية : صراعات واحتمالات». القدس، معهد «فان لير».

٥ هناك أيضاً تأثيرات بالاتجاه المعاكس، تؤثر فيها الرموز على البنية التحتية، وإن كانت هذه الحالات نادرة جداً وتشير الى تغيير بنيوي، كما حصل على سبيل المثال عند انتخاب رابين لرئاسة الحكومة. انظروا: أ. يفتاحئيل، ن. روحانا و أ. غانم: «هل الديمقراطية الإثنية ممكنة؟» (جماعة) المجلد (٦) ص ٥٨ـ ٨٠.

٦ـ في السنوات الأخيرة بدأ النقاش يبرز حول هذه المسألة.

انظروا مثلاً: أبنون ١٩٩٨ «البعد غير الديمقراطي لقوانين الأساس المتعلقة بموضوع حقوق الإنسان» مجلة «بوليتيكا» عدد ٢ ص ٥٣ – ٧١؛ أو العدد الخاص من مجلة «سوسيولوجيا اسرائيلية» (المجلد ٢، عام ٢٠٠٠)، والمكرس للنقاش الانتقادي للديمقراطية الإسرائيلية، ويتضمن مقالات لـ «ليب غرينبرغ» حول «الديمقراطية الوهمية في إسرائيل»، ولـ «أوري بن اليعيزار» حول وهن المجتمع المدني في اسرائيل.

٧ـ انظروا مقالة إيان لوستيك التي تبين كيف حول الدمج بين القومية اليهودية التوسعية والمؤسسة الدينية المتزمتة. في سياق هجرة غير اليهود (الروس) إلى إسرائيل. الـ «يهودي» إلى «غير عربي»:

Lustick, I. (1999). "Israel as a Non - Arab State: the Political Implications of Mass Immigration of Non - Jews. "Middle East Journal 53(3): 417 - 433.

٨ لمزيد من التفصيل والشروحات أنظروا: أ. يفتاحئيل وس. كيدار ٢٠٠٠ «حول القوة والأرض: نظام الأراضي (العقارات) الإسرائيلي» نظرية ونقد المجلد ١٦ ص ٦٧ـ ١٠٠.

٩ مقتبس لدى توم سيغف ٢٠٠١ «الصهيونيون الجدد» تل أبيب. كيتر ص٩٥.

١٠ لأجل تحليل شعر الوطن الصهيوني أنظروا أورن يفتاحئيل وب. روديد. ٢٠٠١ «نحن نهوذك يا وطن» ضمن مؤلف أ. بن عاموس ود. برتل «الوطنية الإسرائيلية» تل أبيب. رموت.

١١ـ انظروا ت. سيغف ٢٠٠١ «الصهيونيون الجدد» تل أبيب كيتر ص١٠.

١٢ـ للوقوف على مناقشات مثيرة حول موضوع الثقافات في اسرائيل انظروا: باروخ كمرلينغ ٢٠٠١ «نهاية حكم» الـ «أحوساليم» [الكلمة الأخيرة اختصار للكلمات العبرية: اشكنازي، علماني، صباري، قومي]. تل أبيب. كيتر؛ ي. شينهاب، وي. يونا ٢٠٠٠، «الوضع المتعدد الثقافات. نظرية ونقد» المجلد ١٧. ص ١٦٣ـ ٢١٦.

١٣ـ انظروا كتاب البروفيسور دان بارأون ـ ١٩٩٩، «عن الآخرين بيننا» اصدار جامعة بن غوريون ـ بئر السبع.

١٤ـ انظروا التحليل الرائع لـ ي. عيلام ٢٠٠١ «اليهودية كـ ستاتوز كثو» تل أبيب. عام عوفيد.

١٥ـ حول سطحية وضحالة المكون الإسرائيلي في هوية المواطنين العرب انظروا: Rouhana, N. 1997. Palestinians in the Jewish State; Yale Press, New Haven.

١٦ـ للوقوف على بحث معمق في صعود «شاس» وتأثيرها على الهوية الإسرائيلية انظروا «ي. بيلد»: «شاس: تحدي الاسرائيلية» تل أبيب، اصدار «يديعوت احرونوت»؛ حول الصراع بين القوى الجاذبة لتعميق التهويد وأولئك الداعين لالغاء الطابع اليهودي انظروا غابيزون ١٩٩٩، المصدر المذكور أعلاه.